وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة ليسانس، علاقات دولية

ملخص محاضرات السداسي الثاني في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

إعداد:

د، صورية شريف

2026-2025

المحاضرة الأولى: الإطار النظري للدراسة

المصلحة والهوية بوصفهما هدفين للسياسة الخارجية: مقاربة نظرية

تتباين نظريات السياسة الخارجية بشأن الهدف الأسمى للدول في تحركاتها الدولية؛ حيث يبرز انقسام جوهري بين:

1. التصور المادي (النظرية الواقعية): التي تفترض أن الدول فواعل عقلانية تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية المتمثلة في البقاء والأمن.
2. التصور الاجتماعي (النظرية البنائية): التي تجادل بأن الدول فواعل اجتماعية تسعى لتأكيد الهوية الوطنية (المعايير الداخلية) والهوية الدولية (السمعة) سعيا لتحقيق الرضا والاعتراف.

1. الواقعية السياسية: المصلحة الوطنية هدفا رئيسا

تنطلق الواقعية من ثلاث مسلمات مركزية: وحدة الفاعل وعقلانيته: الدولة فاعل واحد يتصرف وفق حسابات الربح والخسارة (نموذج الفاعل العقلاني). فوضوية النسق الدولي: غياب سلطة مركزية دولية تفرض الأمن، مما يجعل البيئة الدولية ساحة للمنافسة. الطبيعة النفعية: الأهداف النهائية للسياسة الخارجية هي الدفاع المستمر عن المصلحة الوطنية.

مفهوم المصلحة في الفكر الواقعي: تشير المصلحة الوطنية إلى قيم أساسية مرتبطة بوجود الدولة وتاريخها، وهي أهداف ثابتة لا تتغير، وإن تغيرت وسائل تحقيقها. وتعد تأمين البقاء هي المصلحة العليا؛ ففي ظل النظام الفوضوي، تضطر الدولة لتقليص المخاطر الخارجية. ورغم أن الأمن ليس الهدف الوحيد، إلا أنه الهدف الأساس؛ لأن تحقيق أي مكاسب اقتصادية أو ثقافية مرهون بوجود حد أدنى من الأمن.

مظاهر السلوك الواقعي: يقاس نجاح السياسة الخارجية بالمنظور المادي (المكاسب والتكاليف)، وتكافح الدول لزيادة قوتها عبر مسارين: الاستقلال: القدرة على تجنب سيطرة الآخرين والاعتماد على الذات. النفوذ: القدرة على التأثير في قرارات البيئة الدولية بما يخدم مصالح الدولة.

2. البنائية الاجتماعية: الثبات على الهوية هدفا للسياسة الخارجية

تطرح البنائية رؤية بديلة تقوم على المسلمات التالية: الدولة فاعل اجتماعي: تتحرك بناء على توقعات قيمية تسمى المعايير، وليس فقط الحسابات المادية. منطق الملاءمة: لا يختار صانع القرار البديل الأكثر ربحا بالضرورة، بل البديل الأكثر ملاءمة لهوية الدولة ودورها الاجتماعي. سياسة الثبات: الهدف هو الحفاظ على الدور الاجتماعي، فيما يعرف بـ سياسة الثبات على الهوية.

المصلحة كبناء اجتماعي: ترفض البنائية اعتبار المصلحة الوطنية معطى مسبقا، بل ترى أنها تتشكل عبر تفاعل (بين ذاتي)؛ فالمعايير والأفكار هي التي تحدد للدولة ما هو عادل أو صحيح، وتصبح هذه المعايير بمثابة بوصلة للسلوك السياسي.

مستويات الهوية: الهوية الوطنية (الداخلية): تعكس ثقافة الأمة وقيمها، وتحدد أدوارها العالمية بما ينسجم مع جبهتها الداخلية. هوية الدولة/ السمعة الوطنية (الخارجية): هي مجموعة المعايير المشتركة التي تتبناها الدولة داخل المجتمع الدولي (مثل مبدأ عدم التدخل)، وتلتزم بها لتأكيد مكانتها وسمعتها الدولية.

3. السياسة الخارجية ونظرية الدور (Role Theory)

يمكن فهم السياسة الخارجية الجزائرية عبر نظرية الدور، التي تربط السلوك الخارجي بإمكانيات الدولة المادية (جغرافيا، اقتصاد) وغير المادية (ثقافة، معتقدات، وإدراك صانع القرار). وفقا لـ كي جي هولستي، لا تتحرك الدول عشوائيا، بل تتبنى دورا وطنيا يمثل صورتها عن نفسها ووظيفتها المحيطة، ومن أبرز هذه الأدوار: دور الثورة أو الملهم الثوري: التزام أخلاقي بدعم حركات التحرر (مثل الصين سابقا، أو الموقف التنزاني، أو التجربة الجزائرية). دور القائد الإقليمي: تحمل مسؤولية قيادة المحيط جغرافيا أو مؤسساتيا (مثل مصر عربيا، وإثيوبيا إفريقيا). دور الحامي الإقليمي: وظيفة الدفاع عن أمن المنطقة (مثل دور الولايات المتحدة أو بريطانيا في مناطق نفوذها التاريخية). دور الاستقلال النشط: وهو جوهر عدم الانحياز؛ حيث لا يعني الحياد العزلة، بل بناء علاقات متوازنة والقيام بوساطات نشطة لتسوية النزاعات.

المحاضرة الثانية: الدبلوماسية الجزائرية وتدويل القضية (1954 – 1962)

1. الإرهاصات الأولى للعمل الدبلوماسي (1927 – 1954): من الاحتجاج إلى التدويل

لم تكن الدبلوماسية الجزائرية وليدة الصدفة بعد اندلاع الثورة، بل كانت مسارا نضاليا موازيا للكفاح السياسي والعسكري. ويمكن تقسيم هذه الإرهاصات إلى ثلاث محطات مفصلية:

أ. محطة بروكسل 1927 (بزوغ الخطاب الاستقلالي): شكل مؤتمر مناهضة الإمبريالية والاضطهاد الاستعماري ببروكسل أول منبر دولي يعتليه الجزائريون. قام مصالي الحاج (ممثلا لنجم شمال إفريقيا) بتقديم مذكرة شاملة لم تكتف بالمطالبة بالإصلاحات، بل طالبت بصراحة بـ الاستقلال التام للجزائر، وجلاء القوات الفرنسية، وتشكيل جيش وطني. كانت هذه الخطوة بمثابة شهادة ميلاد للدبلوماسية الجزائرية في المحافل غير الحكومية الدولية.

ب. مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947 (تأسيس العمق الاستراتيجي): بعد مجازر 8 ماي 1945، أدركت الحركة الوطنية أن مخاطبة فرنسا وحدها عقيمة. فتم تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة عام 1947. كان هذا المكتب بمثابة

وزارة خارجية مشتركة لدول المغرب العربي، ومنه انطلق القادة الجزائريون (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر) الذين شكلوا الوفد الخارجي، لربط القضية الجزائرية بالجامعة العربية وحركات التحرر العالمية.

ج. محطة الأمم المتحدة 1951 (الاختراق القانوني الأول): بفضل جهود الوفد الخارجي والتنسيق مع الكتلة العربية الآسيوية، نجحت الحركة الوطنية في جعل القضية الجزائرية تدرج ضمن اهتمامات الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس عام 1951. ورغم أن فرنسا استعملت نفوذها لعرقلة النقاش بحجة السيادة الداخلية، إلا أن هذا الحدث كان نجاحا دبلوماسيا باهرا، حيث أخرج القضية من الإطار المحلي الفرنسي إلى التداول الدولي لأول مرة في هيئة أممية.

المرحلة الثانية: تبلور مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (فترة الثورة التحريرية)

شكلت محطات الثورة التحريرية المختبر الفعلي الذي صيغت فيه العقيدة الدولية للجزائر، حيث زاوجت بين الكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسي المكثف.

1. بيان أول نوفمبر 1954: المعالم الأولية

حمل البيان الأبعاد الأساسية للسلوك الخارجي لجزائر الثورة والاستقلال، ويمكن شرح أبعاده وفق الإطار النظري كما يلي: الأهداف الخارجية المباشرة: حددت الديباجة الغاية الكبرى وهي الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، مع استغلال حالة الانفراج الدولي لتسوية القضية الجزائرية، مستندة إلى عمقها العربي والإسلامي. عقيدة الانتماء الهوياتي: أكد البيان على وحدة العمل المغاربي، وجعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، مع تحديد العدو بـ الاستعمار لا الشعب الفرنسي. برنامج الدولة المستهدفة: حدد الهدف بإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، مع احترام الحريات الأساسية دون تمييز. الدبلوماسية كأداة نضالية: نص البيان صراحة على تدويل القضية الجزائرية والعمل تحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة لجعلها حقيقة واقعة عالميا. شرعية النضال: دعا البيان الأمم المتحدة لتطبيق ميثاقها، وحسم دوائر الانتماء الثلاث (المغاربية، العربية، الإسلامية).

2. مؤتمر باندونغ (أفريل 1955): الاستلهام من المبادئ العشرة

مثل نقطة الانطلاق وبروز الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية: المشاركة والنتائج: انتزع وفد جبهة التحرير الوطني المشارك قرارا يقر بحق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير المصير. الأهمية الدولية: القرار الصادر من أكبر تجمع (آفرو-آسياوي) يضم 29 دولة فتح أبواب المنظمات الدولية أمام القضية الجزائرية. إثراء المبادئ: استلهمت الجزائر مبادئ باندونغ العشرة التي أصبحت مراجع رسمية، وأبرزها: (احترام السيادة، عدم التدخل، المساواة بين الدول، الحل السلمي للنزاعات، ورفض الأحلاف العسكرية الكبرى).

تحليل السلوك الخارجي في هذه المرحلة:

1. المقاربة العقلانية: جسدت الثورة الاختيار الرشيد عبر ربط الوسيلة بالهدف بعد انسداد أفق العمل السياسي التقليدي.
2. المقاربة البنائية (الهوية): الرهان على الهوية المشتركة كعنصر قوة معنوية لتحصيل التأييد الإقليمي والدولي.
3. المقاربة الواقعية: استخدام القوة والوحدة الإقليمية لانتزاع السيادة والأمن القومي من المستعمر.

3. مؤتمر الصومام (أوت 1956): ضبط آليات التنفيذ

أعد المؤتمر أرضية عقدية ضبطت الاستراتيجية الدولية للثورة: إدراك النتائج: ركز المؤتمرون على أهمية العمل الدبلوماسي لدحض افتراءات فرنسا وتدويل القضية الجزائرية للتعجيل بتسويتها. المأسسة الدبلوماسية: أنشئت بعثات خارجية في عواصم كبرى (القاهرة، دمشق، نيويورك، جاكرتا)، وتم تعيين مناضلين لدى المنظمات الدولية في دوائر متخصصة. التوجه الإقليمي والوحدوي: دعت الوثيقة لتأسيس اتحاد دول المغرب العربي الثلاث بتنظيم دفاع مشترك وسياسة نقدية وتنسيق تعليمي. تكامل الأدوات: تم تشكيل جيش نظامي وتقسيم الولايات، ما يعكس إدراك القادة بأن محدد القوة هو الأولوية لتحقيق الأهداف الوطنية.

4. قمة حركة عدم الانحياز الأولى (بلغراد 1961): التموقع الدولي

سعت الجزائر من خلالها لتهيئة بيئة دولية مواتية للاستقلال عبر: المبادئ كمعيار للعضوية: اتخذت الحركة مبادئ باندونغ العشرة كأهداف رئيسية. الأهداف الجوهرية: تأييد حق تقرير المصير، الكفاح ضد الاستعمار، ورفض الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية.

5. مؤتمر طرابلس (1962): ميثاق السياسة الخارجية

خرج المؤتمر ببرنامج سمي ميثاق طرابلس، وحدد المبادئ التالية:

1. مناهضة الاستعمار والإمبريالية: التضامن مع حركات التحرير في العالم الثالث.
2. مساندة حركات الوحدة: اعتبار الوحدة المغاربية والعربية خيارا عقائديا.
3. دعم حركات التحرير: الالتزام بتقديم مساعدة كاملة للشعوب المناضلة.
4. النضال من أجل التعاون الدولي: إقامة علاقات مبنية على المساواة.

المحاضرة الثالثة: تبلور مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عبر دساتير الجمهورية

تعد الدساتير الجزائرية الوثائق القانونية الأسمى التي نظمت السلوك الخارجي للدولة.

1. دستور 1963: دسترة مخرجات الثورة الأهداف القومية: صيانة الاستقلال الوطني وسلامة التراب الوطني. طبيعة السياسة الدولية: تقوم على مبادئ الاستقلال الوطني والتعاون الدولي. المؤازرة الفعلية: التزام الجزائر بالمؤازرة الفعلية لحركات التحرر الوطني. الشرعية الدولية: العمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

2. دستور 1976: التفصيل الأيديولوجي والريادة الدولية دوائر الانتماء والوحدة: أكد أن وحدة الشعوب المغاربية والعربية والإفريقية هي اختيار أساسي. دعم حركات التحرر: التضامن مع كل الشعوب التي تناضل من أجل تحررها الوطني والسياسي والاقتصادي. الحل السلمي للنزاعات: الامتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى.

3. دستور 1989: الثبات في ظل التعددية السياسية حافظ على الثوابت مثل السيادة الكاملة، السلم العالمي، ودعم الشعوب التي تكافح من أجل التحرر.

4. دستور 1996: تحصين السيادة ودبلوماسية الدفاع البعد الهوياتي الجغرافي: ترتيب الدوائر الجيوسياسية (مغربية، عربية، متوسطية، وإفريقية). مبدأ عدم التدخل: التشديد عليه كركيزة لحماية الشأن الداخلي.

5. التعديل الدستوري 2016: الشراكة وحماية الرعايا أضاف أبعاد الشراكة القائمة على توازن المصالح، وحماية حقوق ومصالح الجالية في الخارج.

6. التعديل الدستوري 2020: التكيف الاستراتيجي والأمن الإقليمي المادة 31: سمحت بالمشاركة في عمليات حفظ السلم تحت إشراف المنظمات الدولية بشروط برلمانية. مبدأ عدم التدخل المطور: حماية المصالح الاستراتيجية مع التمسك بالمبادئ التقليدية.

المحاضرة الرابعة: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال فكر وممارسة صناع القرار

1. فترة الرئيس أحمد بن بلة (1962–1965): الأيديولوجية المحضة تميزت بدعم حركات التحرر، والحياد الإيجابي، ومواجهة التسلح لضمان عدم وقوع دول العالم الثالث في التبعية.

2. فترة الرئيس هواري بومدين (1965–1978): تكريس الأساسيات والندية الاقتصادية الأساسيات الأربعة: الاستقلال الوطني، التعاون العادل، رفض الأحلاف، ومحاربة الاستغلال الاقتصادي. النظام العالمي الجديد: دعا عام 1974 لنظام اقتصادي دولي جديد يدعم السيادة المطلقة لدول الجنوب.

3. فترة الرئيس الشاذلي بن جديد (1979–1992): الثبات مع التحول البرغماتي التكيف مع ميزان القوة، الاهتمام بالعمل التكاملي المغاربي (تأسيس الاتحاد المغاربي 1989)، ومبدأ حسن الجوار الإيجابي.

4. فترة التسعينيات (1992–1999): الدبلوماسية الدفاعية وفك العزلة التركيز على البعد المتوسطي للخروج من العزلة، واعتماد الدبلوماسية الدفاعية لتصحيح صورة الجزائر دوليا في مواجهة الإرهاب.

5. فترة عبد العزيز بوتفليقة (1999–2019): اجتهادات التكيف والواقعية أولوية الاستقرار الداخلي كمنطلق للمكانة الخارجية، والتركيز على العمل الجماعي الدولي في محاربة الإرهاب.

6. فترة عبد المجيد تبون (2019–الآن): استعادة المبادرة والدبلوماسية الاقتصادية تفعيل مبادئ الحل السلمي في ليبيا ومالي، واعتبار فلسطين مسألة مبدأ وعقيدة، مع تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وربط الاستقلال الوطني بالقوة الاقتصادية.

المحاضرة الخامسة: الفواعل الأساسية لصنع السياسة الخارجية من خلال الدساتير والمؤسسات

أولا: سلطة القرار والسيادة (مؤسسة رئاسة الجمهورية) يحتل الرئيس مكانة الفاعل المحوري، حيث نص دستور 2020 على أنه يختص حصريا بتقرير السياسة الخارجية وتوجيهها، مع صلاحيات التمثيل الخارجي وإدارة الأزمات الكبرى.

ثانيا: سلطة الاستشارة والدعم الاستراتيجي المجلس الأعلى للأمن: يقدم الرأي والمشورة في المسائل الأمنية الحساسة. المؤسسة العسكرية والاستخباراتية: تلعب دور المجسات في المناطق الساخنة وتوفير المعلومات الأمنية لصانع القرار. المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة: يمثل خزان الأفكار لتحليل استراتيجيات الشركاء الدوليين.

ثالثا: سلطة التنفيذ والإسناد التقني (وزارة الشؤون الخارجية) تتولى إدارة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتعمل كمقاول دبلوماسي ينفذ التوجهات العامة للدولة.

رابعا: سلطة الرقابة والشرعية (المحكمة الدستورية والبرلمان) المحكمة الدستورية: تضمن عدم تناقض المعاهدات مع السيادة الوطنية. البرلمان: يمارس المصادقة على المعاهدات الكبرى والرقابة عبر المناقشات الدبلوماسية البرلمانية.

المحاضرة السادسة: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (الثوابت والامتدادات)

لا تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فراغ قيم، بل تستند إلى منظومة من الركائز التي تشكل عقيدة الدولة في تعاملها مع العالم، ويمكن حصر هذه الركائز في خمس نقاط أساسية:

أولا: حماية الاستقلال الوطني والسيادة الترابية يعد هذا المبدأ حجر الزاوية في السياسة الخارجية، حيث تنظر الدولة إلى السيادة بوصفها مكسبا مقدسا لا يقبل التجزئة أو التفاوض. ويظهر ذلك من خلال الرفض المطلق لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، أو التنازل عن أي جزء من التراب الوطني، وهي عقيدة ترسخت نتيجة الكفاح المرير ضد الاستعمار الاستيطاني الذي كان يستهدف الهوية والأرض معا.

ثانيا: حل النزاعات بالطرق السلمية تؤمن الجزائر بأن القوة العسكرية لا يمكن أن تكون حلا مستداما للنزاعات الدولية، ولذلك تتبنى عقيدة الوساطة والحوار كبديل للقوة. وقد تجسد ذلك تاريخيا في وساطات ناجحة أوقفت حروبا ونزاعات كبرى، مما منح الدبلوماسية الجزائرية رصيدا من الثقة لدى المجتمع الدولي وجعلها طرفا مقبولا في فض النزاعات الإقليمية والدولية.

ثالثا: مساندة حركات التحرر وتصفية الاستعمار يمثل دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها التزاما أخلاقيا وقانونيا مستمدا من روح بيان أول نوفمبر. ويظهر هذا الالتزام بوضوح من خلال الدعم المستمر وغير المشروط للقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، باعتبارهما قضايا تصفية استعمار معلقة في أجندة الأمم المتحدة، حيث ترفض الجزائر الاعتراف بأي واقع يفرض بالقوة خارج إطار القانون الدولي.

رابعا: الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية تقوم هذه الركيزة على الحفاظ على مسافة واحدة من محاور الصراع الدولية، وهو ليس حيادا سلبيا بمعنى العزلة، بل هو حياد إيجابي يسمح للدولة بالتحرك بحرية لخدمة السلم والأمن. وينبع هذا من احترام سيادة الدول الأخرى ورفض سياسة الأحلاف التي قد تؤدي إلى ارتهان القرار الوطني لمصالح القوى العظمى.

خامسا: التحرر الاقتصادي والتعاون جنوب–جنوب تدرك الجزائر أن الاستقلال السياسي يبقى منقوصا ما لم يدعم باستقلال اقتصادي، ولذلك تدافع دوما عن حقوق الدول النامية في بناء نظام عالمي متوازن ينهي هيمنة القوى الكبرى على الموارد. وتعمل من خلال التعاون مع دول الجنوب على تعزيز التنمية المشتركة وتقليل التبعية للمراكز الاقتصادية التقليدية.

المحاضرة السابعة: سمات السياسة الخارجية الجزائرية (ديناميكية الصنع والأداء)

إن السياسة الخارجية الجزائرية ليست مجرد نصوص دستورية، بل هي سلوك دبلوماسي محكوم بسمات واضحة تشكلت عبر مسار تاريخي طويل، بدءا من العمل الثوري وصولا إلى ممارسات الدولة المستقلة. هذه السمات هي المفتاح لفهم كيف تفكر الجزائر وتتحرك دوليا.

أولا: سيطرة العوامل الشخصية (شخصنة القرار الدبلوماسي): تعد شخصية الرئيس في الجزائر المحرك الأساسي للسلوك الخارجي، وهذا ليس مجرد عرف سياسي بل هو تأسيس دستوري ومؤسساتي:

1. المرجعية الدستورية: منحت الدساتير المتعاقبة سلطات واسعة للرئيس في رسم السياسة الخارجية:

- دستور 1963 (المادة 58): جعل الرئيس المنسق والموجه الوحيد لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.
- دساتير 1976، 1989 (المادة 74)، و1996 (المادة 77): أجمعت على أن رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة الخارجية ويوجهها، ويعين السفراء وينهي مهامهم.

2. مركزية مؤسسة الرئاسة: يلاحظ سيطرة الرئاسة تخطيطا وتنفيذا، مقابل دور محدود للمؤسسات الأخرى؛ فالمؤسسة العسكرية لا تتدخل في الشؤون الخارجية إلا فيما يتعلق بـ الأمن القومي نظرا لخصوصية تجربتها.
3. أثر الخلفية الشخصية على التوجه: يؤدي تغير الرؤساء إلى تغير تدريجي في السياسة دون المساس بالمبادئ العامة:

- التحول الأيديولوجي: انتقلت الدولة من الاشتراكية في عهد بومدين إلى الانفتاح الرأسمالي في عهد بوتفليقة.
- الخلفية المهنية: تختلف الدبلوماسية القوية والنشطة للرئيس بوتفليقة (بصفته دبلوماسيا سابقا) عن الدبلوماسية المحافظة للرئيس زروال (بصفته عسكريا)، مما يعني أن نشاط السياسة الخارجية يتقدم أو يتراجع حسب مدى اهتمام الرئيس بها.

ثانيا: الإطار الأزموي (النشاط المرتبط بالأزمات): تتسم السياسة الجزائرية بأنها ذات طابع أزموي؛ أي أن نشاطها يزداد بشكل مكثف أثناء الأزمات، ويميل للركود في حالات الاستقرار:

1. المنطق الأكاديمي: يفسر مقترب العنف الاجتماعي هذا السلوك باعتبار النزاعات محركا للنشاط البشري والدول؛ وبدونها تميل الدولة للروتين والعيش على الماضي.
2. محطات النشاط الأزموي:

- أزمة الشرعية (بعد 1965): بعد إزاحة بن بلة، واجهت الجزائر تجاهلا دوليا، مما دفعها لنشاط مكثف لاستعادة مكانتها عبر استضافة مؤتمرات كبرى مثل مؤتمر الـ 77 عام 1967، وقمة منظمة الوحدة الإفريقية.
- أزمة الصحراء الغربية: أدى التزام الجزائر بالقضية لدخولها في عزلة نهاية السبعينيات، لكنها نجحت دبلوماسيا في عزل المغرب إفريقيا عام 1982 وقبول عضوية الصحراء في منظمة الوحدة الإفريقية.
- أزمة التسعينيات والعودة: بعد ركود قسري بسبب الإرهاب، استعاد بوتفليقة الدور الإقليمي عبر حل نزاعات كبرى مثل النزاع الإثيوبي الإريتري، والنزاع الإثيوبي الصومالي، وأزمة مالي عام 2002.

ثالثا: سمة الحياد (الحياد النشط والمصداقية): الحياد في السياسة الجزائرية ليس سلبيا، بل هو أداة أعطت للدولة مصداقية وثقة لدى جميع الأطراف:

1. الجذور التاريخية: التزمت الحركة الوطنية بالحياد في الحربين العالميتين، وحافظت جبهة التحرير على الحياد في الصراعات العربية العربية وسعت لحلها.
2. الحياد كقاعدة للوساطة:

- النزاع العراقي الإيراني: في الوقت الذي انحاز فيه العرب للعراق، بقيت الجزائر محايدة، مما أهلها لتكون الوسيط المقبول من الطرفين.
- النزاع الإثيوبي الإريتري: تدخلت الجزائر بحياد تام وحلت الأزمة.

المحاضرة الثامنة: دوائر التغير في السياسة الخارجية الجزائرية

يذهب عدد من الباحثين إلى أن الجزائر تشغل موقعا محوريا في الساحة الدبلوماسية الدولية، ليس فقط بحكم موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، بل أيضا لأنها تعد نموذجا لحركات التحرر الوطني في بلدان الجنوب. ورغم التحولات الدولية العميقة التي شهدها القرن الـ 21، بقيت الأهداف الجوهرية للدبلوماسية الجزائرية ثابتة في خطوطها العريضة.

المستوى الوطني :ظل الهاجس الأمني هو المحدد الأبرز، لكن مفهوم الأمن توسع ليشمل الأبعاد الاقتصادية والطاقوية والبيئية، وهو ما يعكس انتقالا من نظرة ضيقة للأمن إلى رؤية شاملة تمزج بين الدفاع والتنمية.

الدائرة الإفريقية :انتقلت الجزائر من دور الداعم التقليدي لحركات التحرر إلى فاعل يسعى لترسيخ الاستقرار عبر الوساطة ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وهو تحول من البعد الثوري إلى البعد المؤسساتي. تواصل الجزائر تنفيذ اتفاقية باماكو للسلام والمصالحة لعام 2015، حيث جدد وزير الخارجية رمطان لعمامرة في أغسطس 2021 التزام بلاده بمرافقة الأطراف المالية. وفي إطار التعاون الطاقوي، وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر في فبراير 2022 إعلان نيامي لاستئناف مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بطاقة 30 مليار متر مكعب سنويا لتزويد أوروبا.

الدائرة المغاربية :ظل الحلم بالوحدة قائما رغم تعثر البناء المؤسسي لاتحاد المغرب العربي. غير أن الجزائر باتت تتعامل مع هذا الفضاء بواقعية أكبر، مركزة على التعاون الثنائي وحماية أمنها الحدودي. في الأزمة الليبية، شاركت الجزائر في مؤتمر برلين عام 2020 وعملت بالتنسيق مع تونس وليبيا لإيجاد تسوية سياسية شاملة. أما على الصعيد المغربي، فقد شهدت العلاقات تدهورا بعد هجوم الكركرات في نوفمبر 2020، واعتراف ترامب في ديسمبر 2020 بسيادة المغرب على

الصحراء الغربية مقابل التطبيع، مما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية في أغسطس 2021 بعد تصريحات السفير المغربي وفضيحة بيغاسوس.

الدائرة العربية والخليجية :تراجع الحضور الجزائري المباشر بعد عقدين من الانكفاء، لكن السياسة الجزائرية ما زالت محافظة على مواقفها الثابتة وعلى رأسها فلسطين. شكلت قمة الجزائر في نوفمبر 2022 فرصة لإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة. وعلى الصعيد الخليجي، قام الرئيس تبون بزيارة الدوحة في فبراير 2022 لاستقطاب استثمارات قطرية، حيث يقدر حجم التجارة مع مجلس التعاون الخليجي بنحو 1.7 مليار دولار عام 2019.

الدائرة المتوسطية :شهدت نوعا من الانفتاح البراغماتي، إذ تحولت العلاقات مع أوروبا إلى شراكة تقوم على المصالح المتبادلة في الطاقة والهجرة. شهدت العلاقات مع فرنسا أزمة في أكتوبر 2021 قبل زيارة ماكرون الرسمية في أغسطس 2022. ومع إسبانيا، تأزمت العلاقات بسبب دعم مدريد للمغرب في ملف الصحراء، مما أدى لتعليق معاهدة الصداقة لعام 2002. أما إيطاليا، فقد شهدت العلاقات تطورا إيجابيا بتوقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم في يوليو 2022، لتصبح الجزائر المورد الرئيسي للغاز الإيطالي.

الدائرة الإسلامية والدولية :تحتفظ الدائرة الإسلامية بطابعها الرمزي لتعزيز المكانة داخل منظمة التعاون الإسلامي. وفي الدائرة الدولية، حافظت الجزائر على دعم حق تقرير المصير مع مرونة في بناء الشراكات مع القوى الكبرى ضمن مقاربة الصداقة مع الجميع دون انحياز.

المحاضرة التاسعة: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية نموذجا فريدا للدول المتوسطة التي تحاول الموازنة بين إرث ثوري صلب وواقع دولي متغير.

أولا: المحددات المرتبطة بصانع القرار (بين الشخصنة والمؤسساتية): في الجزائر، لا يغير الفرد المبادئ، بل يطبع السياسة الخارجية ببصمته الخاصة:

1. جدلية الإيديولوجية والبراغماتية عند الرؤساء:

- الرئيس هواري بومدين (الإيديولوجية الثورية): طالب بنظام اقتصادي عالمي جديد في الأمم المتحدة عام 1974، وكانت الدبلوماسية في عهده أداة لتغيير العالم.
- الرئيس الشاذلي بن جديد (البدايات البراغماتية): تحول نحو دبلوماسية الوساطة الهادئة مثل أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1981.

- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (البراغماتية الدبلوماسية): وظف خبرته لفك العزلة، مع الانفتاح على الشركات الغربية والحفاظ على الخطاب التقليدي.

2. الخبرة والاهتمام: يميل الرؤساء ذوو الخلفية العسكرية أو الدبلوماسية لمركزية القرار وتقليل التفويض لوزارة الخارجية، مما يجعل الرئاسة هي المطبخ الحقيقي للقرار الدولي.

تحليل الأمثلة التطبيقية لمركزية القرار والنشاط الخارجي التعويضي:

1. مرحلة ما بعد 1965: لجأ الرئيس بومدين لتعظيم الدور الخارجي لاستيراد الشرعية وتثبيت أركان الدولة، فصارت الجزائر مكة الثوار وبلغ النشاط ذروته باستضافة قمة عدم الانحياز عام 1973.
2. مرحلة ما بعد 1999: استخدم بوتفليقة نشاطه لفك العزلة الدولية الناتجة عن العشرية السوداء، فكانت الجولات الرئاسية والوساطات في القارة وسيلة لإرسال رسالة بأن الدولة استعادت هيبتها.
3. مرحلة الأزمات الراهنة: التأكيد على الخطاب السيادي ورفض التدخل الأجنبي يهدف لتحصين الجبهة الداخلية وطمأنة الرأي العام، مع بروز دور دبلوماسية الأمن القومي المدارة من أعلى هرم السلطة.

ثانيا: المحددات الداخلية (البيئة الوطنية):

1. التجانس الاجتماعي كدرع سيادي: وحدة الدين والمذهب تمنع القوى الخارجية من استخدام ورقة الأقليات، مما يقوي السلوك الخارجي الموحد.
2. الثقافة السياسية وعقيدة الرفض: رفض القواعد العسكرية الأجنبية مستمد من تاريخ نضالي صاغ حساسية سيادية مفرطة، مع اعتبار الوساطة واجبا ثقافيا مثل اتفاق السلم في مالي عام 2015.

ثالثا: المحددات الاقتصادية والتقنية (معضلة الريع والسيادة)

1. العوامل الاقتصادية (النفط كمركز ثقل):

- النفط كمصدر للقوة: يوفر السيادة المالية التي سمحت بمسح ديون 14 دولة إفريقية عام 2013، ويحرر الدولة من إملاءات المؤسسات المالية.
- النفط كأداة للمناورة: مكانة الجزائر كشريك طاقوي موثوق لأوروبا تمنحها هامش مناورة سياسيا كبيرا.
- النفط كمصدر للضعف: التبعية للريع تجعل الدبلوماسية رهينة لأسواق النفط العالمية، كما أن أمن الغذاء مرتبط بالعملة الصعبة.

2. العوامل التقنية والتحديث: المستوى التقني المتوسط يقلل من هوامش المناورة في الملفات المعقدة. تاريخيا، استثمرت الجزائر في تكوين نخب إفريقية في قطاعي المحروقات والجيش لخلق شبكة ولاءات طويلة الأمد.

رابعا: المحددات الطبيعية والديموغرافية

1. الموقع الاستراتيجي والمساحة: الجزائر دولة محور وجسر بين إفريقيا وأوروبا، مع جوار معقد يفرض دور الدولة الحارسة. المساحة القارة تمنح مناعة سيادية وعمقا استراتيجيا، لكنها تفرض عبئا أمنيا لتأمين الحدود الشاسعة التي تفوق 10 آلاف كم مع 7 دول.
2. المحدد الديموغرافي: مجتمع فتي بلغ عدد سكانه حوالي 47 مليون نسمة (تقديرات 2025)، مع تجانس مجتمعي يمثل ثراء ثقافيا يستخدم في الدبلوماسية الإفريقية.

خامسا: المحدد الأمني (العقيدة الأمنية كمحرك للدبلوماسية (بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، انتقلت الجزائر من العزلة إلى الشراكة الدولية بفضل خبرتها في مكافحة الإرهاب. يعتبر أمن الساحل (مالي والنيجر) وجوار ليبيا أولوية قصوى لضمان عدم تحول المنطقة لبؤرة تهديد للأمن القومي.

سادسا: المحددات الدولية والنسق العالمي استغلت الجزائر الثنائية القطبية للمناورة، بينما واجهت ضغوطا في الأحادية القطبية. حاليا، تمارس توازن القوى ببراغماتية عالية بين روسيا (تسليحا)، والصين (اقتصادا)، وأوروبا (طاقة).

المحاضرة العاشرة: ملفات وقضايا في السياسة الخارجية الجزائرية

الملف الأول: دبلوماسية الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية

لم تعد الطاقة مجرد مورد ريعي، بل تحولت إلى "محدد بنيوي" للتوجهات الخارجية. بالنسبة للجزائر، تشكل الدبلوماسية الطاقوية حجر الزاوية في عقيدتها السياسية، خاصة في ظل الاضطراب الطاقوي العالمي الراهن .**الإشكالية** :كيف استطاعت الجزائر تحويل ثروتها من "مورد اقتصادي" إلى "أداة جيوسياسية" لتعزيز مكانتها الإقليمية في ظل الأزمة الأوكرانية؟

المقومات الجيوطاقوية للجزائر:

- **الوفرة والنوعية** :احتلال مراتب متقدمة في احتياطات الغاز والنفط، مع ميزة قلة تكاليف الاستخراج والقرب من الأسواق الأوروبية.
- **البنية التحتية** :امتلاك شبكة أنابيب عابرة للقارات) **ترانسميد** نحو إيطاليا، **ميدغاز** نحو إسبانيا) ومحطات تمييع رائدة (أرزيو وسكيكدة.(
- **الموثوقية التاريخية** :الالتزام الصارم بالعقود حتى في الأزمات الداخلية، مما كرس صورة الجزائر ك "شريك آمن."

آليات صنع القرار (سوناطراك نموذجاً :(تعتبر سوناطراك "الذراع التنفيذية" للخارجية الجزائرية؛ فهي تمارس "دبلوماسية العقود" لربط مصالح الشركات العالمية (مثل إيني وتوتال) بالأمن والاستقرار الوطني. وجاء **قانون المحروقات 19-13** ليحدث المنظومة الجبائية ويجذب الاستثمارات الاستراتيجية (صفقات 2024 و2025.(

الجزائر والمنظمات الدولية:

- **أوبك** :(**OPEC**) تلعب الجزائر دور "الوسيط الاستراتيجي" لتقريب وجهات النظر، مع دعم تحالف (+OPEC)لضمان استقرار الأسعار.
- **منتدى الدول المصدرة للغاز** :(**GECF**) تبرز الجزائر ك "المحامي الأول" عن العقود طويلة الأجل، ونجحت في انتزاع مقر "معهد أبحاث الغاز" ليكون العقل التقني للمنظمة.

دبلوماسية الأنابيب والأمن الأوروبي:

- **الأزمة الأوكرانية** :تحركت الجزائر لملء الفراغ الطاقوي في أوروبا برصانة، بعيداً عن "الانتهازية السعرية"، مما منحها ثقلاً سياسياً إضافياً.
- **الممر الإيطالي** :بناء محور (الجزائر-روما) حول إيطاليا إلى مركز (Hub) لتوزيع الغاز الإفريقي، مما جعل إيطاليا المدافع عن المصالح الجزائرية داخل الاتحاد الأوروبي.
- **أزمة الأنابيب مع إسبانيا** :استُخدم أنبوب (Medgaz) كأداة سيادية لتأكيد القدرة على الاستغناء عن ممرات العبور التقليدية (GME) فور تعارض المواقف السياسية.

الملف الثاني: الأمن السيبراني والسيادة الرقمية

الفضاء السيبراني كإقليم سيادي :تعتبر العقيدة الدفاعية الجزائرية الفضاء السيبراني "الإقليم الرابع" بعد البر والبحر والجو. السيادة هنا تعني حماية البيانات القومية واتخاذ القرار الرقمي بمعزل عن الضغوط الخارجية.

.2المنظومة التشريعية والمؤسساتية:

- **المرحلة التأسيسية (قانون 09-04)** : اول نص قانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ومنح صلاحيات تقنية للضبطية القضائية.
- **حماية البيانات (قانون 18-07)**: درع قانوني لحماية خصوصية المواطنين ومنع تسريب البيانات السيادية خارج الحدود.

- **مرحلة المأسسة (مرسوم 20–05)** : إنشاء "الوكالة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية (ANSSI) "ووضعها تحت سلطة رئاسة الجمهورية مباشرة.
- **الاستراتيجية الوطنية 2025–2029** :تهدف إلى "الدفاع النشط" وتوطين التكنولوجيا لتقليل التبعية للشركات الأجنبية التي قد تزرع "أبواباً خلفية" للتجسس.

.3تطبيقات ميدانية:

- **الأمن الطاقوي** :عزل أنظمة التحكم (SCADA) في أنابيب الغاز عن الإنترنت (Air-gapping) لمنع الاختراقات التخريبية.
- **الدبلوماسية السيبرانية** :التحرك في الأمم المتحدة لتجريم عسكرة الفضاء الرقمي والمطالبة بمسؤولية الدول عن هجمات القراصنة.

الملف الثالث: هندسة التحالفات وتنويع الشركاء

1. **الدائرة الروسية** :شراكة استراتيجية بنيوية تعتمد على التكنولوجيا العسكرية (80% من العتاد الجزائري) والتنسيق العالي في ملفات الطاقة (أوبك)
2. **الدائرة الصينية** :الانتقال إلى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" عبر مبادرة "الحزام والطريق"، مع التركيز على ميناء شرشال وتطوير مناجم الجنوب (غار جبيلات)
3. **الدائرة الأمريكية** :علاقة تقوم على "الواقعية الأمنية"؛ تعاون استخباراتي في الساحل واستثمارات تقنية لشركات الطاقة (إكسون موبيل) لموازنة الشركاء التقليديين.
4. **الدائرة الأوروبية** :تجاوز الإرث الاستعماري نحو "شراكة ندية" تقوم على حاجة أوروبا للغاز الجزائري مقابل نقل التكنولوجيا والتحول الأخضر (الهيدروجين مع ألمانيا)

الملف الرابع: العمق الإفريقي (القيادة القارية)

انتقلت الجزائر من "الدبلوماسية التاريخية" إلى "الدبلوماسية الوظيفية" عبر استراتيجية **"التنمية مقابل الأمن:"**

- **المشاريع الكبرى** :أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) والطريق العابر للصحراء؛ وهي مشاريع تهدف لربط اقتصاديات النيجر ونيجيريا بالمنظومة الجزائرية.

- **الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي** :(**ALDEC**) ذراع مالي (مليار دولار) لتمويل مشاريع تنموية في عمق إفريقيا لكسب الولاءات ومنافسة القوى الكبرى.
- **التعديل الدستوري 2020** :السماح للجيش بالمشاركة في مهام حفظ السلام تحت مظلة المنظمات الدولية، مما يمنح الدبلوماسية "قوة صلبة" تدعم مواقفها السياسية.